بمهمة مبعوث للامين العام للامم المتحدة على نسق مهمة ماراك غولدنغ، قبل سنتين، والتي انتهت بتقرير لم يكن لمجلس الامن صلاحية البت به، بل أكثر، تقدّمت واشنطن بمشروع قرار يدين اسرائيل لـ «افراطها» في استعمال القوة ردّاً على «العنف» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/١٠/١٩٩٠).

ظاهرياً، شكّل مشروع القرار الاميركي نقطة تحوّل عن اسرائيل وسياساتها في الارض الفلسطينية المحتلة، وذلك لانطوائه على تعبير «الادانة» لافراط اسرائيل في استعمال القوة. لكن الدبلوماسيين العرب، الذين رافقوا تطوّرات المشاورات، في هذا الصدد، لاحظوا «الالغام الخطيرة» التي انطوى عليها مشروع القرار الاميركي، وحضّوا على استدراكها (راغدة درغام، **الحياة**، لندن، ١١/١٠/١٩٩٠).

لقد سعت الدبلوماسية الاميركية الى وضع الانتفاضة واجراءات السلطات الاسرائيلية على قدم المساواة، من خلال مقاربتين، جاء في احداهما «التعبير عن القلق البالغ نتيجة حال الاستعداد السيئة التي كانت عليها قوات الامن الاسرائيلية لاحتواء العنف، والرد عليه بطريقة مبالغ فيها، وبقوة قاتلة، ممّا أدّى الى النتائج المأساوية»؛ وجاء في فقرة أخرى من مشروع القرار «ادانة العنف، وبصورة خاصة الرد الاسرائيلي المبالغ فيه» (**المصدر نفسه**).

يضاف الى ذلك، ان احدى فقرات مشروع القرار أعطت اسرائيل حق احتواء «الاضطرابات»، انما مع ضبط النفس، فجاء فيها «ان مجلس الامن الدولي يدعو السلطات الاسرائيلية الى التأكد من حالة استعداد أفضل لقوات الامن الاسرائيلية، تمكّنها من معالجة مثل هذه الاحداث (كأحداث القدس) لتجنّب الضحايا، ويدعوها الى ممارسة ضبط النفس في معالجة مثل هذه الاضطرابات في صورة تتماشى مع مسؤولياتها بحكم اتفاقية جنيف الرابعة» (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم ينطو المشروع الاميركي على أية فكرة واضحة في شأن السبل والوسائل لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، ولا على اطار زمني لأي مهمة استقصاء في البحث عن ضمانات الحماية.

جدار وهمي

بغية اقامة «جدار» وهمي بين قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بمعالجة أزمة الخليج، والوضع في الارض الفلسطينية المحتلة، نفى الرئيس الاميركي أي علاقة بين المسألتين، وقال، ان الرئيس العراقي، صدام حسين، «يحاول، منذ البداية، تبرير غزوه غير القانوني للكويت بالسعي الى ربطه بمسألة فلسطين، ولكنه لن ينجح في ذلك». وأضاف ان الرئيس العراقي لن ينجح، أيضاً، في استعمال احداث المسجد الاقصى ليربط بين المسألتين، و«سأبذل كل ما في استطاعتي» لاحباط مساعيه، و«الامل ألّا يشكّك احد في اهتمامنا بالتوصّل الى حل للمسألة الفلسطينية»، والى تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بها، و« هو ما يحاول وزير الخارجية، جيمس بيكر، بجد، العمل عليه منذ فترة طويلة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١٠/١٩٩٠).

ويبدو ان الرئيس الاميركي احرز بعض النجاح في مساعيه هذه. فقد استعملت الولايات المتحدة شتى وسائل الاقناع، حتى ان بوش أجرى اتصالات هاتفية مع معظم رؤساء الدول الاعضاء في مجلس الامن لتوفير الدعم للحل الوسط، لتجنّب استخدام حق النقض، نظراً الى ما لذلك من انعكاسات سلبية على التحالف القائم في أزمة الخليج (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٤/١٠/١٩٩٠).

هكذا تمّ التوصّل الى صيغة الجمع بين القرار الرسمي والبيان الذي ألقاه رئيس المجلس، السفير البريطاني، السير ديفيد هانيه، حيث تبنّى مجلس الامن الدولي، بالاجماع، قراراً يدين «أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية» في حرم القدس الشريف، ورحّب بقرار الامين العام للامم المتحدة ايفاد بعثة الى «المنطقة»، وطلب منه ان يقدّم تقريراً الى المجلس قبل نهاية الشهر الماضي «يتضمّن ما يخلص اليه من نتائج واستنتاجات» (**المصدر نفسه**). كما أشار القرار، ورقمه ٦٧٢، الى بيان الامين العام المتعلّق بالهدف المحدّد للبعثة التي سيوفدها، وهو البيان الذي ألقاه رئيس المجلس قبل التصويت على القرار، وجاء فيه ان الهدف هو «النظر في الظروف المحيطة بالاحداث المأساوية الاخيرة في القدس، والتطوّرات الأخرى المشابهة في الاراضي